

مرافعة محامي المتهم في الدفع بانتفاء حالة التلبس لعدم معقولية تصوير

الواقعة

أولاً : الوقائع

اتهمت النيابة العامة المتهم انه في ... الموافق د/د/د... بدائر قسم شرطة ضبط متلبساً ب.....

" يورد الأستاذ المحامي ملخص موجز عن وقائع الاتهام علي أن يكون محدداً دقيقاً "

وطالبت عقابه بمواد الاتهام ، وطالب الدفاع بالبراءة

ثانياً : دفع المتهم وأوجه دفاعه الموضوعي.

الأفكار القانونية التي تحملها دائماً

مذكرة دفاع المتهم بانتفاء حالة التلبس لعدم معقولية تصوير الواقعة

الأصل إن مأمور الضبط القضائي يثبت بمحضره حقيقة ما تم أو ما قام به فيكون محضر التلبس محاكاة للواقع ، والمشكلة إن مأمور الضبط القضائي لا يثبت بمحضره حقيقة ما تم أو ما قام به ، بل أنه يحاول أن يضفي سياجا وهميا من المشروعية على ما قام به ، فيدون بمحضرة نقيض ما قام به و من شدة حذرة وفرط إحساسه اليقيني بالظلم يورد الواقعة في تصور غير مقبول وغير منطقي .

وفيما يلي حالات عدة قضت فيها المحكمة بالبراءة لعدم معقولية تصوير الواقعة علي النحو الذي أوردته مأمور الضبط القضائي بالأوراق " بمحضر التلبس "

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء ببراءة المطعون ضده على تشككه في أقوال شاهد الإثبات وذلك في قوله " وحيث أن المحكمة وهي بصدد تقدير ما ساقته النيابة العامة من أدلة في سبيل دعم الاتهام تراها قاصرة عن بلوغ حد الكفاية والمحكمة لا تطمئن إلى أن الواقعة قد

جرت على الصورة التي قدمها شاهدها مأمور الضبط القضائي ويساور وجدانها الشك فيما أوردت تأييدا لزعمه ذلك بأنه لا يستقيم فى منطق العقل ويتأتى مع المجري العادي للأمر أن يبادر المتهم وهو فى مجلسه إلى الجهر بما معه والكشف عما يخفيه من مخدر عامدا إلى إظهار مستورة بملاسة وإلقائه أمام الضابط وبين يديه معلنا عنه ومناديا إلى ضبطه وهو ما يتجافى مع طبائع الأمور وغريزة الحرص والتوقي ، ومن ثم فلا تتبع المحكمة تلك الرواية وترفض هذه الصورة وتري فيها مجرد مجادلة لإسباغ الشرعية على إجراءات تمت على خلاف أحكام القانون وفى غير موجباته باختلاف حالة تلبس لا يصادفها الواقع وتتناقص مع الحقيقة فيتعين أطرحها وعدم التعويل على شهادة من قام بها والاعتداد بإنكار المتهم وما أبداه من دفاع تراه المحكمة أولى بالاعتبار عما عداه ، لما كان ذلك فتضحى الأوراق خلوا من دليل على نسبة المخدر المضبوط للمتهم وتعدو الواقعة غير ثابتة فى حقه ويكون حتما القضاء ببراءته .

(الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٧٣ ق جلسة ٢٠٠٤/٣/١٤ - لم ينشر)

وفى بيان عدم معقولية تصوير الواقعة والقضاء بالبراءة لهذا السبب قضت محكمة النقض " وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء ببراءة المطعون ضده على تشككه فى صحة أقوال شاهد الإثبات (مأمور الضبط القضائي) وذلك بقوله " المحكمة لا تطمئن إلى شهادة الشاهد وإلى كيفية تصويره وضبطه للواقعة ذلك أن الثابت من الأوراق أن كل من الضابط والمتهم يجهل شخصية الآخر فلم يكن المتهم إذا فى صورة تلجئه لأن يتخلص مما معه من مخدر خشيه ضبطه معه لانتفاء عنصر المفاجأة وما يصاحبه من اضطراب نفسى تدعوه إلى التخلي عنه ذلك فضلا عن أنه ليس من المستصاغ عقلا أن يقوم المتهم بمجرد رؤيته للضابط وهو لا يعرف شخصيته بوضع يده فى جيب جلبابه ويخرج منه لفافة الحشيش ويلقي بها على أرضية المقهى أمام الضابط وتحت بصرة وكان فى مكتبه أن يسقطها تحت قدميه بها أو يقذف بها فى مكان آخر بعيدا عنه وكان الضابط دخل المقهى وكل حواسه متجهة صوبه بالذات حتى يركز بصرة عليه ويرقب كل حركاته دون الآخرين الموجودين بالمقهى) .

(الطعن رقم ١٥٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٠/١٠/١٤)

وقد قضي انه ليس منطقياً إلقاء المتهم بلقافة على الأرض أمام ضابط الواقعة ثم اللوز بالفرار بعد ذلك وكأنه يقوم له هاك دليل إدانتي فأضبطه " وحيث أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالبراءة على تشككه في صحة أقوال الشاهد - مأمور الضبط القضائي - وذلك بقوله " وحيث أن المحكمة بعد استعراضها لظروف الدعوى ووقائعها لا تطمئن إلى الاتهام القائم فيها بل ويساورها الشك فيه وأية ذلك عدم معقولية تصوير الواقعة إذ ليس منطقياً إلقاء المتهم بلقافة على الأرض أمام ضابط الواقعة ثم اللوز بالفرار بعد ذلك وكأنه يقوم له هاك دليل إدانتي فأضبطه . كما وأنه من جهة أخرى فإن طبائع الأمور لا يستقيم معها سير المتهم في الطرقات في هذا الوقت المتأخر من الليل حاملاً لبقافة المخدر كأنها شاهد عليه إذا لم يذكر ضابط الواقعة إذا كان المتهم قد أخرجها من ملابس أم كانت في إحدى يديه وهو الذي ابصر الإلقاء).

(الطعن رقم ٧٧٦٤ لسنة ٧٢ ق جلسة ٢٠٠٢/٥/٤)

في بيان محاولة مأمور الضبط اختلاق حالة التلبس وكيفية تحقق محكمة الموضوع من واقعة الاختلاق من خلال السرد غير المنطقي وغير الطبيعي لواقعات ضبط الجريمة المتلبس بارتكابها من قضاة محاكم الجنايات

وحيث أن المحكمة بعد استعراضها لظروف الدعوى ووقائعها لا تطمئن إلى الاتهام القائم فيها بل يساورها الشك فيه وذلك للأسباب الآتية .

أولاً :- أن المحكمة لا تطمئن إلى صحة تصوير الحادث على النحو الذي شهد به شاهدي الإثبات إذا ليس المتصور عقلاً أن يعلم المتهم بقدام يطرق الباب في الصباح الباكر ويقوم أبنته بفتح الباب له ويظل هو جالساً على أريكة بردة المنزل مسكاً بيديه كيس به مخدرات إذا ذلك ليس شأن الرجل العادي فما بال التاجر الحريص.

ثانياً :- أمسك الشاهد الأول - مأمور الضبط القضائي - عن الاسم الذي تسمي به والمقول أنه اسم أحد العملاء بينما رفض الشاهد الثاني الإفصاح عن ذلك قاتلاً (يسأل في ذلك السيد رئيس المكتب) أي الشاهد الأول بينما الثابت من أقوالهما أنهما كان سوياً وذلك أمر لا يتفق مع منطلق الأمور.

ثالثا :- التضارب بين شاهدي الإثبات فبينما يقرر الشاهد الأول من لحظة الضبط أن الرؤية كانت واضحة " والدنيا نهار " يقرر الشاهد الثاني أن الرؤية واضحة لوجود كهرباء بينما ثبت من معاينة النيابة أن منزل المتهم غير مضاء بالمرّة بالكهرباء الأمر الذي يترجح معه لدى المحكمة من جماع ما تقدم أن للواقعة تصوير آخر أمسك عنه شاهدي الواقعة ومن ثم وعملا بنص المادة ٢٠٤ أ ج يتعين القضاء ببراءة المتهم مما أسفر إليه.

(الجناية رقم ١١٣٦ لسنة ٩٧ محكمة جنايات الإسماعيلية - جلسة ١٩٩٨/٢/٣)

عدم اطمئنان محكمة الموضوع إلى التصوير الذي يدلي به ضابط الواقعة بمحضه كسبب للحكم بالبراءة

المحكمة بعد إحاطتها بالواقعة لا تظمن إلى التصوير الذي أدلى به ضابط الواقعة وتري أن للواقعة تصوير آخر أمسك الضابط عن ذكره حتى يضيء المشروعية على واقعة الضبط والتفتيش وأية ذلك ودلالته ٠٠٠

أولا :- لا تعرف القوانين الجنائية الاشتباه لغير ذوي الشبهة والمشردين ومن ثم فانه لا يكفي قول مأمور الضبط القضائي أن المتهم كان بحالة تدعو للاشتباه وهو لا يعرف المتهم من قبل حتى يكون ذلك مبرراً للقبض عليه وتفتيشه لمخالفة ذلك لمبادئ الدستور والقانون.

ثانيا :- عدم معقولية تصوير الواقعة كما أدلى بها ضابط الواقعة إذا لا يعقل ولا يستصاغ مع منطلق الأمور العادية أن يشاهد المتهم سيارة الشرطة فيقوم بإلقاء عليه الثقب المحتوية على المخدر ثم يولي الفرار هرباً أن لوصح ذلك لمكان بمثابة دعوة من المتهم لضابط الواقعة بأن يجري خلفه للحاق به.

ثالثا :- حجب ضابط الواقعة غيره من الإدلاء بشهادتهم إذ قرر بالتحقيقات أنه كان معه الرائد / والنقيب / وكذا قوة من الشرطة السرين ولا يعقل أن يكون هو الوحيد الذي شاهد الواقعة من السيارة دون الآخرين الذين يستقلونها معه . الأمر الذي تستبين معه المحكمة أن ضابط الواقعة أراد أن يجعل من نفسه الخصم والحكم وذلك أمر لا يسانده القانون

ويشكك المحكمة فيما رواه متعلقا بالواقعة) .

(الجناية رقم ٧٦٤٩ لسنة ٢٠٠٠ محكمة جنايات بنها - جلسة ٢٦/٣/٢٠٠١)

ثالثاً : طلبات المتهم

الهيئة الموقر ان دفاع المتهم لم يدخر جهداً إلا بذله في سبيل تبيان الحق ولا يسعه بعد ذلك ومن قبله سولى المطالبة ببراءة المتهم

وكيل المتهم الأستاذ / المحامي